

بعيد ، وبيان السلطة القائمة بالإدارة لن تستطيع بعد ذلك الوقت ان تدير الإقليم الخاضع للوصاية وفقاً للمادتين ٤ و ٥ من اتفاق الوصاية الحاضر ،

واذ تلاحظ أيضاً وجهة نظر (٤) السلطة القائمة بالإدارة بأنه ، في الوقت الذي سيفعل فيه ساحل الذهب بكامل المسؤولية عن شئونه الخاصة ، يكون تقديم سكان الإقليم الخاضع للوصاية قد وصل الى درجة تجعل سكان الإقليم التوغولاند الموضع تحت الإدارة البريطانية في مرحلة من النطور التي تكون فيها اهداف نظام الوصاية الدولي قد تحققت الى حد كبير وبذلك ينبغي انهاء اتفاق الوصاية،  
واذ ترى انه يجب وفقاً للمادة ٧٦ (ب) من الميثاق تحديد الوضع المسبق للإقليم في ضوء ظروفه الخاصة ورغبات سكانه العرب عنها بحرية ،

١ - تقرر انه بالنظر الى ما يتوقع من تعديل اتفاق الوصاية او انهائه يجب ان تتخذ الخطوات الازمة في ضوء الظروف الخاصة السائدة في الإقليم للتحقق من رغبات السكان فيما يتعلق بمستقبلهم دون المساس بالحل الذي قد يختارونه سواء اكان ذلك الحل هو الاستقلال، ام تكوين اتحاد من اقليم التوغولاند الخاضع للادارة البريطانية مع اقليم التوغولاند الخاضع للادارة الفرنسية بعد استقلالهما، ام الاتحاد مع ساحل الذهب بعد نيله الاستقلال ام اى وضع آخر يقوم على الحكم الذاتي او الاستقلال ،

٢ - وتطالب الى مجلس الوصاية ان يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التي اعرب عنها في اللجنة الرابعة اثناء الدورة التاسعة والمدورات السابقة للجمعية العامة وان ينظر في التدابير التي يجب اتخاذها بمقتضى القرار السالف الذكر وان يقدم تقريراً عنها الى الجمعية العامة في دورتها العاشرة،

٣ - وتطالب كذلك الى مجلس الوصاية ان يوفد بعثة خاصة الى اقليمي التوغولاند الخاضعين للوصاية والموضوعين احدهما تحت الادارة البريطانية وثانيهما تحت الادارة الفرنسية ل تقوم بدراسة خاصة لهذه المشاكل وان تقدم تقريرها عنها في الوقت المناسب ليستطيع المجلس ان يرفع تقريره الى الجمعية العامة في دورتها العاشرة ،

٤ - وتحت في هذه الانتاء جميع من يهمهم الامر مباشرة ان يعمل ، خدمة للمصلحة العليا للأمم المتحدة ، على التعاون الى اقصى حد ممكن على تنفيذ توصياتها تنفيذاً ناجزاً سريعاً ، وهي التوصيات الواردة في القرار رقم ٧٥٠ (ب) (دورة ٨) الذي اتخذه الجمعية العامة في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ .

الجلسة الشاملة رقم ٥١٢

١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤

(٤) المرجع الاخير .

٨٥٩ (دورة ٩) - الاستماع الى مقدمي العرائض من سكان اقليم الكامرون الخاضع للوصاية وال موضوع تحت الادارة الفرنسية .

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها رقم ٦٥٥ (دورة ٧) الصادر بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ ورقم ٧٥٨ (دورة ٨) الصادر بتاريخ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ ،

وقد منحت حق الادلاء (١) الشفوي لمقدمي العرائض الذين يمثلون المنظمات الموجودة في اقليم الكامرون الخاضع للوصاية وال موضوع تحت الادارة الفرنسية ،

١ - تحيط علماً ببيانات مقدمي العرائض الذين يمثلون المنظمات الموجودة في اقليم الكامرون الخاضع للوصاية تحت الادارة الفرنسية ،

٢ - وتقدر ان تحيل الى مجلس الوصاية بيانات مقدمي العرائض لدراستها ،

٣ - وتوصي المجلس :

(أ) بأن يستمر في توجيه الاهتمام المناسب الى الامور التي أثارها مقدمو العرائض ،

(ب) وبأن يطلب الى بعثته الزائرة المقبلة دراسة هذه الامور ،

(ج) وبأن يقدم تقريراً بهذا الى الجمعية العامة في دورتها العاشرة .

الجلسة الشاملة رقم ٥١٢

١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤

٨٦٠ (دورة ٩) - مشكلة توحيد اقليمي التوغولاند ومستقبل اقليم التوغولاند الخاضع للوصاية وال موضوع تحت الادارة البريطانية .

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر قرارها رقم ٧٥٠ (دورة ٨) الصادر بتاريخ ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ ،

واذ تحيط علماً بالتقرير الخاص لمجلس الوصاية الوارد في الوثيقة ج/٢٦٦٩ (٢) المؤرخة في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٤ ،

واذ تلاحظ الوضع الجديد الوارد شرحه في بيان (٣) حكومة المملكة المتحدة بان ساحل الذهب سوف يمارس كامل المسؤولية عن ادارة شئونه الخاصة بعد وقت غير

(١) راجع المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة ، اللجنة الرابعة ، "الجلسات رقم ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤" .

(٢) المرجع الاخير ، الملفقات ، البندان ٢٥ و ٥٢ من جدول الاعمال .

(٣) المرجع الاخير ، الوثيقة ج/٢٦٦٠ .

ونتيجة لتطبيق القرار رقم ٨٤٩ (دوره ٩) السالف الذكر فقد نقص بخروج الدانمارك عدد الدول الاعضاء في لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عضوا واحدا من الاعضاء القائمين بالأدارة مما استتبع بقاء مقعد شاغر واحد للملء لا غير . فانتخبت اللجنة الرابعة نيابة عن الجمعية العامة دولة بيرو ملء ذلك المقعد الشاغر وكان ذلك في جلستها رقم ٤٣٣ المنعقدة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر ) ١٩٥٤ .

### ملاحظة

#### انتخاب عضو في لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تمت وفقا لاحكام قرارى الجمعية العامة رقم ٢٢٢ (دوره ٤) ورقم ٦٤٦ (دوره ٧) ، مناشدة اللجنة الرابعة ملء المقاعد الشاغرة في عضوية لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وهى المقاعد التى خلت بانتهاء المدة المحددة لعضوية كل من الاكرادور واندونيسيا .